واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية-(دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية) خلال عام 2016

الأستاذ الدكتور مرغاد لخضر dr_lakhdar2008@yahoo.com
أستاذ مساعد-أ. جعفر صليحة myaymen@yahoo.fr
- جامعة محمد خيضر بسكرة -

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية. وبصفة أساسية معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016. وقد توصلت الدراسة إلى أن حوكمة البنوك الإسلامية مختلفة، لأن في البنوك الإسلامية عنصر إضافي لضمان التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية. لهذا الغرض توظف البنوك الإسلامية مراقب شرعي أو هيئة الرقابة الشرعية. كما توصلت الدراسة إلى حرص مجموعة البركة المصرفية على وضع إطار عام وفعال وشامل للحوكمة، وعلى ضمان الامتثال في جميع الأوقات لجميع المعايير و الأنظمة المتعلقة بالممارسات الدولية السليمة للحوكمة(معايير لجنة بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية).

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة البنوك الإسلامية، مجموعة البركة المصرفية.

Abstract :

This study aims to find out the application reality of corporate Governance standards in Islamic banks . In particular to find out the application reality of Governance standards in the Al Baraka Banking Group(ABG) in2016. The study demonstrated that corporate governance is different for Islamic banks, because the Islamic bank is subject to an additional layer of governance since the suitability of its investment and financing must be in strict conformity with Islamic law . For this purpose, Islamic

banks employ an individual sharia Advisor and/or Board. The study also demonstrated that keenness of the the (ABG) ensuring that an adequate, effective, comprehensive and transparent corporate governance framework is in place, ensuring compliance at all times with all regulations concerning Sound corporate governance practices (Basel Committee corporate governance Principles and Islamic Financial Services Board) .

Keywords: corporate Governance, corporate Governance in Islamic banks, ABG

تمهيد:

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم. وبما أن وجود جهاز مصرفي سليم يعد أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي وسلامة الاقتصاد ككل، برزت أهمية حوكمة البنوك وأخذت طابعا متميزا عن حوكمة الشركات وكانت أكثر تركيزا وشمولا وتفصيلا نظرا لطبيعتها الخاصة واحتوائها على مجموعة من العلاقات المتداخلة التي لا توجد في قطاعات أخرى، مما يتطلب تطبيق ممارسات الحوكمة بشكل سليم وفعال لتفادي حدوث الانهيارات المالية التي تترك آثارا على مستوى الاقتصاد الكلي.

ولقد تزايد الاهتمام بحوكمة البنوك بعد نشوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانهيار العديد من البنوك لعدة أسباب منها ماهو جوهري ويتعلق بالحوكمة. مما دفع العديد من المنظمات الدولية المختصة مثل لجنة بازل إلى إصدار إرشادات ومبادئ جديدة للممارسات الفضلى لحوكمة البنوك، حيث أكدت اللجنة على ضرورة تبني البنوك لهذه المبادئ لان ذلك من شأنه أن يعزز رقابتها الذاتية ويمكنها من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية.

أما البنوك الإسلامية التي هي موضوع هذه الدراسة، فقد عرفت نموا سريعا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وانتشارا عالميا ليس فقط في

الدول الإسلامية بل حتى في أوروبا وأمريكا، ونظرا لوجود ثقافة إسلامية متميزة واهتمام كبير بالمعاملات المالية والمصرفية التي تختلف شكلا ومضمونا عن المعاملات المالية والمصرفية التقليدية فإن هذا يستدعي وجود نظام حوكمة فعال قادر على توفير الثقة والمصداقية والشفافية في البنوك الإسلامية يؤهلها إلى تحقيق أكبر قدر من القوة والتمايز والقدرة على التنافس. فما هو واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية ؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد فرق بين الحوكمة في البنوك التقليدية والحوكمة في البنوك الإسلامية ؟
- هل تلتزم مجموعة البركة المصرفية بصفتها بنكا إسلاميا بجميع المعايير المتعلقة بالممارسات الدولية السليمة للحوكمة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد فرق في الحوكمة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المعايير المتعلقة بالممارسات الدولية السليمة للحوكمة.

لمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك في المحور الأول والثاني بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، بالإضافة الى دراسة الحالة للتعرف على واقع الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية في المحور الثالث.

المحور الأول: مدخل للحوكمة وحوكمة البنوك.

أولا: الإطار النظري لحوكمة الشركات

بالرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيمايلي : [1]

- مابعد عام 1932 وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.
- ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات(1976-1990) التي اهتمت بمفهوم حوكمة الشركات وذلك بتنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.
- مع بداية التسعينات من القرن العشرين تزايد الاهتمام بالحوكمة حيث قامت منظمة التجارة العالمية بوضع معايير تساعد الشركات في حالة الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
- مرحلة إصلاح الحوكمة(1996-2000) نتيجة انهيار بعض الشركات وإخفاقها في تحقيق أهدافها بسبب سوء الممارسات الإدارية بها أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد.
- صدور مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- اتجاه مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.
- مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة(2001-2004) بعد حالات الفشل والفساد المالي والأخلاقي والفضائح في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات العالمية.

1 :عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.

- مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار العديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة وقام بإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

1 - مفهوم حوكمة الشركات: لا يوجد هناك اتفاق عام على مفهوم أو تعريف واحد للحوكمة إذ هناك تعاريف متعددة تعدد توجهات وتخصصات من تناولوا هذا الموضوع بالدراسة والبحث :

1-1 تعريف لجنة Cadbury:[2] "النظام الذي من خلاله تدار وتراقب الشركات...مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها ، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه. إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة ، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل ورفع التقارير للمساهمين ، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين".[3]

1-2 تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC : " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[4]

1-3 تعرفها OECD : " حوكمة الشركات أسلوب يتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة بصور مختلفة فيها ، كما يبين أسلوب حوكمة الشركات الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء. كما ينبغي أن يوفر هذا الأسلوب الحوافز

2 لجنة كادبوري (Cadbury) تم تشكيلها عام 1992 في المملكة المتحدة لوضع إطار لحوكمة الشركات

3 Cadbury Committee, **Report of the committee on the financial of Governanc**e , L ondon, Gee and Coltd,1992.

.4: محمد ياسين غادر ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرف ة، 15-17 ديسمبر 2012،جامعة الجنان لبنان ص.12

الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح الشركة والمساهمين فيها علاوة على تيسيره للمتابعة الفعالة والتي تساعد الشركات على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة".[5]

4-1 تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE:" تقوم حوكمة الشركات على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم. وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل ، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة". [6] من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الحوكمة نظام يعني بوضع التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة وتنظيمها بما يحافظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وغيرهم.

2 - **مبادئ الحوكمة** : نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على دراسة هذا المفهوم ووضع معايير لتطبيقه ، من أهمها المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 ثم قامت بإصدار تعديل لها عام 2004 ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية [7]:

- ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يجب أن يتضمن تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها ، أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

5 OECD Principles Corporate Governance , Arabic translation, p.1-2 , www.oecd.org

6 : مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادي، "حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة" ص.5

7 :OECD Principles of Corporate Governance, 2004. www.oecd.org/dataoecd/32118/31557724.pdf,p.p.29-58

- حقوق المساهمين : وتشمل نقل ملكية الأسهم ، المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية، التصويت، الحصول على المعلومات ومراجعة البيانات المالية والحصول على عائد الأرباح.
- المعاملة العادلة لحملة الأسهم داخل كل فئة : حقوق تصويت متساوية ، منع استغلال المعلومات السرية والاتجار بها، حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها.
- دور أصحاب المصالح في الحوكمة : ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن، وتشمل احترام حقوقهم : حق الحصول على المعلومات، التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق.
- الإفصاح والشفافية : وتتناول الإفصاح الدقيق عن المعلومات الهامة في التوقيت المناسب ، الإفصاح عن الملكيات (ملكية النسبة العظمى من الأسهم) والموقف الإداري، ويكون الإفصاح عن هذه المعلومات بطريقة عادلة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح.
- مسؤوليات مجلس الإدارة : يجب أن تتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

بناءا على ما سبق ذكره نجد أن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية :

المسؤولية: وهي التزام المؤسسة بالقواعد والأنظمة التي تعكس قيم المجتمع، وتحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة.فمجلس الإدارة مسؤول -على سبيل المثال لا الحصر- عن وضع إستراتيجية الشركة وأهدافها، وسياسة المخاطرة، واختيار المسؤولين التنفيذيين ومتابعتهم، كما انه هو المسؤول الرئيسي عن متابعة فعالية حوكمة الشركة.

المساءلة : ويقصد بها أن الكل مسؤول عن التزاماته، وضرورة محاسبة الأشخاص بموجب أعمالهم والسلطة الممنوحة إليهم،حيث يحق للمساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة مجلس الإدارة.

العدالة : أي المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، الصغار منهم والأجانب، كما يجب احترام حقوق أصحاب المصالح وأن تكفل لهم فرصة الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تهمهم.

الشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

ثانيا : الحوكمة في البنوك.

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد الوطني فإن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز وتحقيق الكفاءة في الأداء.

1 -مفهوم حوكمة البنوك:

عرفت لجنة بازل حوكمة البنوك بأنها : الطرق التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة التنفيذية والتي تؤثر في كيفية قيامه بمايلي :[8]

- وضع الأهداف المؤسسية.
- - إدارة أعمال البنك اليومية.
- المساءلة أمام المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى.
- - حماية مصالح المودعين.

8 : دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية،2009، ص.ص.7-8

2 -محددات حوكمة البنوك:

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك على جودة مجموعتين من المحددات : [9]

- محددات داخلية أو الفاعلين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.
- محددات خارجية أو الفاعلين الخارجيين المتمثلين في المودعين، صندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام، شركات التصنيف الائتماني بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

3 -توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك:

تولت لجنة بازل مهمة صياغة معايير لحوكمة البنوك استنادا إلى المبادئ الصادرة عن OECD وشملت هذه المعايير عددا من الاعتبارات الخاصة بالعمل المصرفي كحقوق المودعين وإدارة المخاطر، كما اهتمت بمعايير الرقابة الداخلية في البنوك.

3-1 لجنة بازل نبذة تاريخية

تعمل لجنة بازل تحت سلطة بنك التسويات الدولية وقد تأسست في نهاية عام 1974 كلجنة للرقابة على أعمال البنوك هدفها تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالميا والوصول إلى ذلك من خلال :

- تبادل المعلومات على المستوى الوطني.
- زيادة فاعلية تقنيات الرقابة المصرفية على المستوى العالمي.
- وضع الحد الأدنى لمعايير الرقابة في المجالات التي تتطلب ذلك.
- وقد أصدرت اللجنة منذ تأسيسها العديد من الوثائق في مجال الرقابة على البنوك، ويمكن ذكر أهم هذه الوثائق حسب التسلسل الزمني : [10]

9: محمد حسن يوسف ،" محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر "، بنك الاستثمار القومي،2007، ص.ص.12-13.

10:موسى عمر مبارك أبو محيميد،" مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، **أطروحة دكتوراه** تخصص مصارف إسلامية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،

-وثيقة إرشادية للرقابة المصرفية سميت concordat وتعني ميثاق في العام 1975.

-مبادئ الرقابة على البنوك وهي نسخة معدلة لوثيقة 1975 سنة 1983.

-بازل1 : أصدرت اللجنة وثيقة سنة 1988 سميت accord 1988 تضم هذه الاتفاقية بين طياتها مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية ، حيث تم تحديد كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال ونوعية المخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار سميت فيما بعد بازل1.

-بازل2 : نتيجة التطور السريع الذي عرفه عالم المال والأعمال قامت لجنة بازل بإجراء بعض التعديلات على بازل 1 للتوافق والمعطيات الجديدة التي يعرفها نشاط البنوك من أهم هذه التعديلات :

- تعديل بازل سنة 1996 تم من خلاله مطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة أخطار السوق على أن يبدأ العمل به نهاية 1997 ، كما أن اللجنة لم تقتصر على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك بل أكدت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على البنوك فأصدرت اللجنة في عام 1998 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.
- تعديلات سنة 1999 حيث أصدرت اللجنة مشروعا لتطوير وثيقة بازل وتضمن ثلاثة دعائم رئيسية : كفاية رأس المال ، الرقابة والإشراف، قواعد الإفصاح والشفافية حيث وضعت لجنة بازل إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية بإصدارها تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999، ثم أصدرت نسخة محدثة في فيفري 2006 بعنوان "Enhancing corporate governance for banking organization"

2008 ، ص.ص22-23.& لهاني محمد الزعابي ، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص.ص57-59.

-بازل3 : بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أقرت لجنة بازل بوجود بعض نقاط الضعف في اتفاقية بازل2 ولذلك أقرت في اجتماعها الذي انعقد في جويلية 2009 مجموعة من المقاييس لتعزيز الدعائم الثلاث للاتفاقية وهو ما اصطلح عليه باتفاقية بازل 2,5، وبعدها قامت بتطوير معايير جديدة أقرتها اتفاقية ثالثة بازل 3 في سبتمبر 2010، وبالرغم من تسميتها بازل3 إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل 2 ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة. وتطمح اللجنة من خلال هذه الاتفاقية إلى تعزيز قدرة النظام البنكي العالمي على تحمل الأزمات وتحسين تسيير المخاطر وزيادة الشفافية،[11] كما قامت بتكثيف جهودها لتعزيز القواعد والمعايير القادرة على إدارة البنوك بشكل آمن وسليم، يضمن الحفاظ على أموال المودعين ويعالج أوجه القصور في المبادئ السابقة (2006) والتي كان من أهمها الرقابة غير الكافية من مجالس الإدارة على الإدارات العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر، والهياكل المعقدة على نحو غير ملائم للبنوك والخلل في نظام المكافآت والحوافز. وكانت ثمرة هذه الجهود إصدارها في عام 2010 لمبادئ إرشادية جديدة للحوكمة السليمة للبنوك.[12]

ومنذ عام 2010 – حسب لجنة بازل- أصبحت البنوك على دراية وفهم أفضل للعناصر الهامة للحوكمة مثل الرقابة الفعالة للمجلس، الإدارة الصارمة للمخاطر، الرقابة الداخلية القوية وغيرها من المجالات، كما اتخذت العديد من السلطات الوطنية تدابير لتحسين الرقابة التنظيمية والإشرافية على حوكمة البنوك. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من جانب السلطات الوطنية والبنوك على حد السواء، من أجل وضع أطر فعالة لإدارة المخاطر، و تعزيز قدرة السلطات الإشرافية الوطنية على تقييم فعالية إدارة المخاطر لدى

11:زبير عياش ، "اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد31/30 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص.441، ص.444.

12: دليل حوكمة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية،2014. ص.02

البنوك وثقافتها في مجال المخاطر. كما ينبغي على السلطات الإشرافية القيام بشكل دوري بمراقبة وتقييم مدى تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة بالإضافة الى ضرورة التواصل المستمر مع مجالس الإدارة واللجان المختلفة والمراجعين. على ضوء ذلك قررت لجنة بازل في جويلية 2015 تنقيح المبادئ الصادرة عنها في عام 2010. مؤكدة على ضرورة تبنيها من كافة الجهات الإشرافية والبنوك للحفاظ على الجهاز المصرفي والنظام المالي.[13]

2-3 مبادئ حوكمة البنوك "لجنة بازل2015":

لقد تضمن دليل حوكمة البنوك الصادر عن لجنة بازل في عام 2015 ثلاثة عشر مبدأ للحوكمة. يرد أدناه صيغ موجزة لهذه المبادئ:[14]

المبدأ الأول: المسؤوليات الشاملة للمجلس. يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن البنك، بما في ذلك الإعداد والتطبيق والإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك، وإطار للحوكمة، وثقافة وقيم المؤسسة. فمن الضروري أن يدرك جميع أعضاء مجلس الإدارة أنهم يتحملون المسؤولية النهائية عن أعمال البنك وإستراتيجية المخاطر والسلامة المالية، فضلا عن القرارات الرئيسية المتعلقة بالموظفين، والتنظيم الداخلي، وإدارة المخاطر، والتأكد من التزام الإدارة بتنفيذ سياسات البنك. والعمل على إرساء وتعزيز ثقافة مؤسسية سليمة من خلال إصدار مدونة السلوك أو مدونة أخلاقيات المهنة تشمل القواعد أو المعايير المهنية المقبولة و السلوكيات غير المقبولة. كما ينبغي أن يقوم المجلس بالإشراف على الإدارة العليا ومراقبة الإجراءات التي تقوم بها للتأكد من أنها تتفق مع الإستراتيجية والسياسات التي وافق عليها المجلس خاصة تلك التي تتعلق بالمخاطر المقبولة. ولدى اضطلاع المجلس بكل

13 Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines Corporate governance principles for banks** , July 2015, Bank for International Settlements2015,p.04. www.bis.org.

14 :Ibid. pp.08-40.

هذه المسؤوليات عليه أن يأخذ في عين الاعتبار مصالح المودعين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

المبدأ الثاني: مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينهم. ينبغي أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين باستمرار، فرديا وجماعيا، وأن يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم الرقابي والحوكمة، وأن يكونوا قادرين على ممارسة مهامهم وعلى الحكم بموضوعية في شؤون البنك. ومن الشروط الواجب توفرها أيضا في أعضاء المجلس: أن يكون لهم سجل من النزاهة والسمعة الطيبة، وأن يكون لديهم الوقت الكافي لتنفيذ كامل المسؤوليات، والقدرة على التفاعل، وعدم وجود أي نوع من تضارب في المصالح قد يعيق قدرتهم على أداء واجبهم بشكل مستقل وموضوعي. ومن أجل مساعدة أعضاء المجلس على اكتساب المعارف والمهارات والحفاظ عليها وتعزيزها، يتعين على مجلس الإدارة أن يضمن مشاركة الأعضاء في برامج تعريفية والحصول على التدريب المستمر بشأن القضايا ذات الصلة بأعمال البنك وخاصة تلك المتعلقة بالحوكمة.

المبدأ الثالث: هيكل المجلس وممارساته. ينبغي أن يحدد مجلس الإدارة هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، وأن يضع الوسائل اللازمة لمثل هذه الممارسات التي يتعين إتباعها ومراجعتها دوريا من أجل استمرار فعاليتها. ولزيادة كفاءته وتعزيز فاعليته الرقابية، يتوجب على مجلس الإدارة إنشاء لجان وتكليفها بكامل مهامها ومسؤولياتها، ويتم تحديد عدد وطبيعة اللجان حسب الحاجة،وحسب حجم البنك ومجلس إدارته، ومخاطره. واللجان الموصى بها في هذا الدليل: لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة التعويضات والمكافآت، لجنة الترشيح، لجنة الحوكمة، لجنة الامتثال. وحرصا على مزيد من الشفافية، ينبغي على المجلس أن يفصح عن اللجان التي أنشأها(أعضاؤها، مهامها...).

المبدأ الرابع: الإدارة العليا. يتعين على الإدارة التنفيذية العليا وتحت إشراف مجلس الإدارة التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع إستراتيجية الأعمال والمخاطر المقبولة والمكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من المجلس.

وتتألف هذه الإدارة من مجموعة من الأشخاص يعينهم المجلس ويخضعون لمساءلته. ويتعين عليهم التمتع بالخبرة والكفاءات اللازمة، والنزاهة لإدارة أعمال البنك والمساهمة في تطبيق ممارسات الحوكمة المعتمدة من المجلس.

المبدأ الخامس : حوكمة المجموعة. يتحمل مجلس إدارة البنك الأم المسؤولية الكاملة عن المجموعة وضمان إنشاء وتطبيق إطار عمل واضح للحوكمة يتناسب مع هيكل وأعمال ومخاطر المجموعة وكياناتها. كما يجب على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية والمخاطر التي تشكلها.

المبدأ السادس: وظيفة إدارة المخاطر. يجب أن يكون لدى البنوك وظيفة مستقلة وفعالة في إدارة المخاطر تحت إشراف مسؤول تنفيذي مستقل يشار إليه برئيس المخاطر (COR) يتمتع بصلاحيات مستقلة وموارد كافية وإمكانية تواصله مع المجلس. وتتمثل مسؤولية وظيفة إدارة المخاطر في تحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر واقتراح وسائل التخفيف من المخاطر، بالإضافة إلى أن من مسؤولياتها أيضاً المراقبة المستمرة لمدى الالتزام بالحدود الموضوعة للمخاطر المقبولة المعتمدة من مجلس الإدارة.

المبدأ السابع: تحديد ورصد المخاطر والسيطرة عليها. ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها بشكل مستمر على مستوى المجموعة وعلى فرادى البنوك..

المبدأ الثامن : الإبلاغ عن المخاطر. يتطلب وجود إطار فعال لحوكمة المخاطر اتصالا قويا داخل البنك حول المخاطر، عبر المؤسسة(أي بين إدارة المخاطر وبين مختلف إدارات البنك) و من خلال رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

المبدأ التاسع: الامتثال. إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إنشاء وظيفة الامتثال للبنك ومسؤول عن الإشراف عليها. وهذه الوظيفة تقوم بالمراقبة الاعتيادية لمدى الالتزام بالقوانين وقواعد الحوكمة والسياسات والإجراءات

التي يخضع لها البنك والتي يشكل عدم الالتزام بها مخاطر .كما ينبغي أن تقوم وظيفة الامتثال بإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا بكل التطورات، وأن تعمل على تعزيز الوعي لدى الموظفين حول قضايا الامتثال، ولكي تكون وظيفة الامتثال فعالة، يجب أن تتمتع بسلطة كافية، ومكانة، واستقلالية وموارد كافية وسهولة الوصول والاتصال بالمجلس.

المبدأ العاشر: التدقيق الداخلي. ينبغي أن تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على دعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز إطار حوكمة فعال يضمن سلامة البنك على المدى الطويل. فمن مسؤوليتها القيام بمراجعة مستقلة والتأكد من نوعية وفاعلية إطار حوكمة المخاطر في البنك بما فيها فاعلية وظيفتي إدارة المخاطر والامتثال ونوعية التقارير المتعلقة بالمخاطر المرسلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

المبدأ الحادي عشر: التعويضات. يجب أن يدعم هيكل المكافآت في البنك الحوكمة السليمة، ويعمل على تعزيز فعالية إدارة المخاطر. ويتعين على كل بنك إنشاء لجنة لمنح المكافآت مسؤولة عن الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الإدارة أو لجنته مراقبة ومراجعة النتائج بانتظام للتأكد من أن الحوافز التي يقدمها نظام المكافآت يأخذ في الاعتبار المخاطر ورأس المال والسيولة.

المبدأ الثاني عشر: الإفصاح والشفافية. يجب أن تكون حوكمة البنك شفافة بشكل كاف لمساهميه، ومودعيه، وأصحاب المصلحة الآخرين، والمشاركين في السوق.

المبدأ الثالث عشر: دور المشرفين. يجب على المشرفين الإشراف وتقديم التوجيهات الخاصة بحوكمة البنوك، من خلال عمليات التقييم الشاملة والتفاعل المنتظم مع المجالس والإدارة العليا، كما يجب الطلب من البنوك التحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، ويجب التعاون وتقاسم المعلومات فيما يخص ممارسات البنوك المتعلقة بالحوكمة مع المشرفين الآخرين.

3-3 أهمية حوكمة البنوك:

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالشركات نظرا لطبيعتها الخاصة حيث تقوم باستثمار وإقراض أموال الغير من مودعين ومساهمين بشكل أساسي وما ينجم عنه من تداخل أصحاب المصالح بطريقة يصعب تتبعها فهناك المؤسسون والمساهمون من حملة الأسهم والمودعون والمقترضون والمدققون الخارجيون والحكومة، ومن هنا فإن وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف لخلق الطمأنينة لديهم ، كما أنه يحقق العديد من المزايا: [15]

- الفعالية المالية والتشغيلية المثلى
- تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي
- تحسين تقييم البنك وتخفيض تكلفة رأس المال
- بناء وتحسين سمعة البنك
- زيادة للقيمة السوقية للبنك
- الرفع من التنافسية

كما أن للبنوك دورا هاما في الاقتصاد عن طريق الوساطة المالية التي من خلالها تدعم المؤسسات وتساعد على دفع النمو الاقتصادي، وبالتالي سلامة البنوك وسلامة الطرق التي تتم بها إدارة أعمالها(الحوكمة) هو مفتاح الاستقرار المالي وسلامة الاقتصاد ككل. وفي المقابل وجود نقاط ضعف في حوكمة البنوك له انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد ككل.[16] وتعتبر الأزمة المالية العالمية (2008) خير مثال على انعكاسات الضعف في تطبيق الحوكمة.

15 Sebastian Molina, International MENA Wide trends and developments in bank and corporate governance, the institutt of banking, IFC : corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyahd,22-23, May2007,p.6

16 : Basel Committee on Banking Supervision,opcit, p.03

المحور الثاني: الحوكمة في البنوك الإسلامية.

إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية والفلسفة التي تقوم عليها، تحتم وجود اختلافات جوهرية بين آليات عمل هذه البنوك وبين الآليات التي تعمل بها البنوك التقليدية، لهذا عند الحديث عن الحوكمة في البنوك الإسلامية يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار خصوصية هذه البنوك التي تحكمها العديد من المفاهيم والقواعد التي تختلف عن المفاهيم والقواعد المطبقة في البنوك التقليدية.[17]

أولا : خصوصية العمل المصرفي في البنوك الإسلامية.

يعرف البنك الإسلامي بأنه"مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية". [18] من خلال هذا التعريف يتضح أن البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية كغيره من البنوك ، ولكن هناك بعض الخصائص التي تميزه أهمها : [19]

- استبعاد نظام الفوائد الربوية فهو ينسجم مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.
- توجيه العمل المصرفي نحو الاستثمار الحلال ، فالبنك الإسلامي يعتمد في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

17: سليمان محمد مصطفى ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** ، (مصر، الدار الجامعية، 2007) ، ص.335.

. 18: جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، (الجزائر، دار النبأ، 1996) ، ص.41

19:جمال لعمارة مرجع سابق ص.49 & محمد بن بوزيان وآخرون،" البنوك الإسلامية والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3"، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي** ، 19-20 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر.

- تخضع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية تضمن الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك.

ثانيا : الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية

إن مفهوم الحوكمة كما سبق الذكر يرتكز على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في: المسؤولية، المساءلة، الشفافية، والعدالة. وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل فهو ليس أمرا جديدا يفرض عليها.

فالمسؤولية في الشريعة الإسلامية بمعنى العقد الاجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم يكون له حق السمع والطاعة من الرعية حينما يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد ، وهو مسؤول عن هذا الالتزام بشكل مزدوج أمام الله وأمام الناس ، وكل من الحاكم والمحكوم متحالفان لخدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول أمام الله على ذلك سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي كل في موقعه. كما جاء في قول النبي (ص) : "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته". [20] وبالنسبة للمساءلة بمعنى محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وفيه أن النبي(ص) استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقات ، فلما قدم حاسبه ، فقال : هذا لكم وهذا أهدي إلي ، فقام الرسول فخطب في الناس فقال : " فإني أستعمل الرجل منكم على العمل فيما ولاني الله فيأتيني فيقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت إلي. أفلا يجلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا". فهاهو النبي(ص) قد حاسب ابن اللتبية.[21]

أما الشفافية بمعنى الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تقدم عن أعمال المؤسسة لأصحاب المصالح للتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة. فموقف الإسلام واضح من قيم الصدق والأمانة والحث عليهما بشكل

20: بن ثابت عادل ، عبدي نعيمة ،"الحوكمة في المصارف الإسلامية" ،يوم دراسي حول التمويل الإسلامي،2009/12/09، جامعة الأغواط ،الجزائر، ص.10.

21: عبد المجيد الصلاحين،" الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص.15

عام إضافة إلى موقفه من الكذب وشهادة الزور فهي من الكبائر. [22] قال الله تعالى : "يأيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" سورة الأنفال ، الآية27. وقوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" سورة البقرة، الآية 188.

العدالة من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية. وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم منها قول الله عز وجل : " يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله" النساء الآية 135، وقوله أيضا : "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان عزيزا بصيرا" النساء الآية58.

ثالثا : واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية.

يرتكز العمل المصرفي في البنوك الإسلامية على أسس ومبادئ تختلف عن تلك الأسس التي تقوم عليها البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعلى مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين، وعلى هذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا. كما تعمل البنوك الإسلامية بمبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية وفي سلوكيات وتصرفات الأشخاص القائمين على البنك الإسلامي، مما يستلزم إدارة عادلة توضح حقوق وواجبات كل طرف إلى جانب وجود هيئة شرعية تسهر على مراقبة تطبيق ذلك.

وبالتالي فإن التركيبة الأساسية للحوكمة تختلف في البنوك الإسلامية عن نظيرتها في البنوك التقليدية التي تتضمن أربعة عناصر تتمثل في المساهمين مجلس الإدارة والإدارة العليا وأصحاب المصالح ، بينما يزيد عن

22 محمد عبد الحليم عمر، "حوكمة الشركات (تعرف مع إطلالة إسلامية)"، ورقة عمل أساسية في الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 2005/04/23، ص.10.

هؤلاء في البنوك الإسلامية عنصر خامس المتمثل في الهيئة الشرعية فيكون بذلك نظام الحوكمة في البنوك الإسلامية مختلفا عن نظام الحوكمة في البنوك التقليدية.[23] نستعرضه فيما يلي :

1 نظام الحوكمة في البنوك الإسلامية:

يمكن القول أن البنوك الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائي [24](نظام الضوابط الشرعية ونظام الضوابط الإدارية والمالية) وهذا نتيجة لوجود مجلسين هما مجلس الإدارة المسؤول الرئيس فيما يتعلق بضوابط الإدارة ، وهيئة شرعية مسؤولة على الضوابط الشرعية.

نظام الضوابط الشرعية عرفه مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)بأنه النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا على كل وحدة من الهياكل والإجراءات الآتية : [25]

- الهيئة الشرعية المسؤولة عن إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية والتدقيق المفصل للعقود القانونية وغيرها من الوثائق المتعلقة بالمنتجات والمعاملات. وفي حال كان البنك الإسلامي يعمل في دولة توجد بها هيئة مركزية مكلفة بتقديم الفتاوى للصناعة المالية الإسلامية في تلك الدولة، فإنه على الهيئة الشرعية للبنك التأكد من التزام البنك بالفتاوى الصادرة عن الهيئة المركزية.

23:شوقي بورقبة ، " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية" ، دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، 2011/2010 ،ص.157.

24 المرجع نفسه، ص.158.

25مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009 ، ص.ص.3-6

- قسم متابعة الالتزام الشرعي الداخلي (أو مسؤول الالتزام الشرعي) مهمته نشر المعلومات المتعلقة بالفتاوى والقرارات الشرعية بين الموظفين العاملين في البنك الإسلامي والمراقبة اليومية لمدى الالتزام بهذه القرارات الشرعية.
- إدارة المراجعة/ التدقيق الشرعي الداخلي : يجب إسناد مهمة المراجعة الداخلية إلى شخص مدرب على مراجعة الالتزام الشرعي لكي يكون له إلمام كاف بالإجراءات، ويقدم تقريره إلى الهيئة الشرعية.
- أن تتضمن عملية التدقيق الشرعي السنوي التأكد من أن هذه المراجعة/التدقيق قد تمت بطريقة مناسبة، ويمكن أن تتولى هذه المهمة نفس الهيئة الشرعية التي أصدرت الفتاوى أو تكلف مراجع خارجي أو مكتب استشاري شرعي خارجي للقيام بهذه المهمة شرط توفر الكفاءة المناسبة.

هناك تكامل بين نظام الضوابط الشرعية ووظائف الضوابط الإدارية والمالية الموجودة في الصناعة المالية الإسلامية بالمقارنة مع الأسلوب الموجود في مؤسسة مالية تقليدية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(01): نظام حوكمة البنوك الاسلامية.

المهام	المؤسسة المالية التقليدية	الإضافات لصناعة الخدمات المالية الإسلامية
الضوابط	مجلس الادارة	الهيئة الشرعية
المراقبة	المدقق الداخلي المدقق الخارجي	وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المدقق الشرعي الخارجي
الالتزام	وحدة أوإدارة متابعة الالتزام المالي أو الرقابي	الوحدة الداخلية لمتابعة الالتزام الشرعي

المصدر : مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2009 ، ص.6.

يوضح الجدول المتطلبات الإضافية لحوكمة البنوك الإسلامية، فيجب على كل بنك إسلامي أن ينشأ هيئة للرقابة الشرعية تتولى مسؤولية التأكد من أن جميع نشاطات البنك متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب أن يكون للبنك نظام للمراجعة وللتدقيق الشرعي(نظام رقابي) يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية طبقا لما تقره هيئة الرقابة الشرعية. إلى جانب ضرورة وجود وظيفة لمتابعة الالتزام الشرعي. وهذه الوظائف لاتعمل منعزلة عن ووظائف الضوابط الإدارية ، بل هناك تنسيق وتكامل بينهما.

2 - المبادئ الإرشادية للحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية :

إن مبادئ الحوكمة كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل لا تتناقى في مجملها مع المبادئ التي تدعمها الشريعة الإسلامية والتي تشكل الإطار التنظيمي لعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. [26] غير أن مجلس الخدمات وجد أنه من الأفضل أن يصدر معيارا مستقلا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يأخذ في الاعتبار ما صدر من معايير دولية ويضيف إليها بعض المعايير التي تتناسب مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ، وبالفعل أصدر معيارا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2006 تحت اسم المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. [27] وفيما يلي عرض مختصر لهذه المبادئ : [28]

---

26 عبد الباري مشعل، "تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، **المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، 26-27 ماي 2010 ، ص.2.

27 محمد أحمد زيدان، "أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني"، **الملتقى الثالث للتأمين التعاوني**، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 7-8 ديسمبر2011، ص.734.

28مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية** ، ديسمبر 2006.

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة(مجلس الإدارة ، الهيئة الشرعية ، الإدارة التنفيذية، المراجعين الداخليين والخارجيين..) والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية تستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا – وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها– والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار ، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها ، والالتزام بتطبيق الفتاوى، ولمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.
- يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة (الهيئة الشرعية) للمؤسسة وينبغي للمؤسسة أن تعمل على نشرها لإطلاع الجمهور

عليها. ويطلب مجلس الخدمات بصفة دائمة في معاييره ومبادئه الإرشادية أن : [29]

-يكون لكل مؤسسة خدمات مالية إسلامية القدرة الكافية والفعالة على الوصول إلى هيئة شرعية تتمتع بتفويض واضح ومسؤولية لضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة ومبادئها.

-يجب فرض معيار المطابقة والملاءمة على أعضاء الهيئة الشرعية ، والمسؤولين عن قسم متابعة الالتزام الشرعي الداخلي، وعلى قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك بالأخذ في الاعتبار الشخصية الجيدة ، الأمانة، النزاهة، العدالة، السمعة الحسنة، الكفاءة، الحرص والقدرة على الحكم الصائب.

-من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة المهنية لأعضاء الهيئة الشرعية يجب على المؤسسة أن تسهل التطوير المهني المستمر للأشخاص العاملين في الهيئة الشرعية وفي وحدة متابعة الالتزام الشرعي الداخلي ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي.

-يجب أن تؤدي الهيئة الشرعية دورا إشرافيا قويا ومستقلا ، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة، ويجب أن لا يسمح لأي فرد أو مجموعة بالتحكم في اتخاذ القرار في الهيئة. كما يجب على أعضاء الهيئة قدر المستطاع أن يسعوا للوصول إلى إجماع فيما يتعلق بقرارات الهيئة.

-يجب أن يتأكد أعضاء الهيئة الشرعية أن المعلومات الداخلية التي يحصلون عليها طوال أداء واجبهم تظل سرية ، حيث تعتبر مسألة مهمة في مجال أخلاقيات المهنية أن لا يستخدم عضو الهيئة عند خدمته في مؤسسة

29مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ، ديسمبر 2009.

الخدمات المالية الإسلامية المعلومات السرية أو الحساسة بطريقة يمكن أن تلحق الضرر بتلك المؤسسة.

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

3- أهمية الحوكمة في البنوك الإسلامية:

إن وجود نظام حوكمة بنوك واضح وجيد يساهم في تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة ، ويؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف. وهذا من شأنه أن يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم الرفع من الكفاءة التشغيلية والمالية للبنك والرفع من تنافسيته. وبما أن البنك الإسلامي يخضع إلى رقابة شرعية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها في جميع عملياته ونشاطاته فإن نجاح هذا البنك يعتمد أيضا على وجود هيئة شرعية تتسم بالفعالية والكفاءة المهنية. لأن عدم اتسام هذه الهيئة بالكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف البنك الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام البنوك التقليدية، كما أنه قد يؤدي إلى نفور الجمهور والزبائن ، ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية. لهذا يمكن القول أن نجاح البنك الإسلامي يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينة للهيئة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة.[30] وهذا من خلال نظام حوكمة يقوم على التكامل بين نظام الضوابط الشرعية ووظائف الضوابط الإدارية والمالية.

30شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص.160.

المحور الثالث: الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية

أولا: نبذة عن المجموعة.

تأسست مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتجمع ماكان في ذلك الوقت إحدى عشر بنكا مستقلا، تشترك في ورؤية أخلاقية واحدة، ولكنها بخلاف ذلك منفصلة في كل شيء، لتجمعها تحت إدارة واحدة ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وبشكل مستمر وعلى المدى الطويل. وهي اليوم تتمتع بشبكة انتشار جغرافي واسعة تغطي خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 700 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس،السودان، البحرين، باكستان، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، اندونيسيا، ليبيا. هذا ويبلغ رأسمالها 1.5 مليار دولار أمريكي و تقدم منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مجالات: التجزئة، التجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة. ومجموعة البركة مرخصة كبنك جملة إسلامي من بنك البحرين المركزي، وهي مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي.[31]

ثانيا : الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية خلال عام2016.

لقد قامت مجموعة البركة المصرفي ة منذ البداية بتبني ثقافة حوكمة الشركات شرط ضروري لضمان إدارة فعالة للمجموعة، ونظرا للتعديلات التي تطرأ من حين إلى آخر على التعليمات المقررة في هذا الشأن وكذا متطلبات الجهات الرقابية تواصل مجموعة البركة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وتطوير معايير الحوكمة وفقا لأفضل الممارسات الدولية للوصول إلى إطار

31 : www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16 (08/04/2017)

واضح وفعال للحوكمة . وفيما يلي نلقي الضوء على نظام حوكمة المجموعة في عام 2016 ومدى توافقه مع المعايير والممارسات الدولية.

1 -مسؤوليات مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع والإشراف على إستراتيجية عمل وأولويات المجموعة، وكذالك عن وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام. ويكون مسؤولا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة.كما أنه مسؤول عن مراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة ومساءلتها عن النتائج، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة وتعظيم قيمة طويلة الأمد للمساهمين. ويقوم المجلس أيضا بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الإستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها. وكجزء من مسؤولية المجلس تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف للحوكمة وضمان تطبيقه في جميع الأمور ذات العلاقة بالمجوعة، لهذا قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام المجموعة بجميع متطلبات الحوكمة والقوانين والأنظمة ، لاسيما تلك المنصوص عليها من قبل البنك المركزي البحريني والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. وعلاوة على ذلك، وضعت مجموعة البركة إرشادات وإجراءات لتفادي حالات تضارب المصالح، وقامت بتوثيقها في ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة، ووفقا لهذا الميثاق على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقا كتابيا قبل الاجتماع أو شفهيا خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشان الحالات التي بها تضارب للمصالح. ولضمان حماية مصالح المساهمين فإن أكثر من ثلث أعضاء المجلس مستقلين. [32] وهكذا. فإن مجلس

32 التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2016 ، ص ص32-34

الإدارة مسؤول مسؤولية شاملة عن المجموعة، وهو ما يتماشى مع المعايير العالمية الأساسية وتوصيات لجنة بازل.

2 -مؤهلات أعضاء المجلس:

من خلال الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة المجموعة (الموقع الالكتروني للمجموعة) يتضح أن جميع أعضاء المجلس يتمتعون بالمؤهلات التعليمية اللازمة والمهارات التقنية والدراية والمعرفة في المجال المصرفي والمالي والخبرة في الأسواق الدولية. وقد تحصل العديد منهم على ميداليات وأوسمة وجوائز تميز عالمية. فضلا عن تمتعهم بالسمات الشخصية الحسنة التي تشمل الولاء، والنزاهة، والسمعة الطيبة، والمصداقية. ولكن بالرغم من قيام مجموعة البركة بعقد المؤتمرات والمحاضرات وورش عمل لكبار موظفيها وابتعاثهم لنيل شهادات احترافية مختلفة، إلى جانب الدورات التدريبية لموظفيها الجدد [33] نلاحظ عدم وجود برنامج تدريب رسمي ومستمر لأعضاء مجلس الإدارة لضمان وتطوير مهاراتهمو الحفاظ على مستويات متميزة. لهذا نوصي: باعتماد برنامج تدريب رسمي ومتواصل لتطوير مهارات أعضاء المجلس والحفاظ على مستويات تقنية وإدارية متميزة من الخبرات، ولاطلاعهم على آخر المستجدات في إطار الحوكمة وأفضل الممارسات المتعلقة بها.

3 -هيكل المجلس:

من اجل زيادة كفاءة مجلس الإدارة ودعم رقابته على المخاطر التي تواجهها المجموعة شكل المجلس عدة لجان لمساعدته على تأدية مهامه بشكل فعال هي: اللجنة التنفيذية، ولجنة المسؤولية الاجتماعية، ولجنة المزايا وشؤون أعضاء المجلس مهمتها النظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، كما تقوم أيضا بأداء دور لجنة الترشيحات فهي المسؤولة عن تحديد الأفراد المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في المجلس، أو إعادة ترشيح الأعضاء وتقديم التوصيات بذلك، كما تقوم بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس واللجان

33 أخبار المجموعة خلال سنوات 2010-2016 من الموقع www.albaraka.com (2017/04/08)

والرئيس التنفيذي. لجنة التدقيق والحوكمة: مسؤولة في المقام الأول عن وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية، كما تختص بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة والامتثال بالمتطلبات الرقابية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية، كما تكون مسؤولة عن الإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقدم التوصيات للمجلس. لجنة المخاطر مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر. وقد روعي في تشكيل هذه اللجان متطلبات الاستقلالية والإفصاح عن الأعضاء. [34] يتضح أن مجلس الإدارة قام بدمج بعض اللجان مع بعضها فلجنة المزايا تتضمن لجنة المكافآت ولجنة الترشيح. ولجنة التدقيق والحوكمة تتضمن التدقيق والحوكمة والامتثال. وبهذا تكون المجموعة قد التزمت بالحد الأدنى للجان التي أوصت بها لجنة بازل 2015.

4 -هيئة الرقابة الشرعية الموحدة :

لمجموعة البركة المصرفية هيئة رقابة شرعية موحدة، يتم انتخابها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة. تشارك في تطوير منتجات وخدمات المجموعة وتقوم بالإشراف على مصادقة هيئات الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تقوم بتدقيق عمليات المجموعة من منظور شرعي إسلامي وتعد تقريرا يتضمن رأيها بخصوص ذلك. وقد جاء في تقريرها للمساهمين عن العام المالي 2016 أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة خلال هذا العام تمت في الجملة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وان المكاسب التي تحققت بطرق مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تم صرف ها في أغراض خيرية. ومن أجل ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية، تعمل المجموعة على أن يكون أعضاء لجنة

34التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2016، ص ص.34-35، ص.106.

التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة يملكون المعرفة الكافية بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية وبالتالي فهم مؤهلون للإشراف على تدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.[35] وهكذا. فإن لمجموعة البركة المصرفية نظام رقابة يضمن التزام المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. ولكن ما يؤخذ عنه أن هيئة الرقابة الشرعية هي التي تقوم بالمراقبة اللاحقة (التدقيق الداخلي الشرعي) للتأكد من حسن تطبيق المعاملات وفقا للفتاوى التي أصدرتها وهذا الأمر يؤدي إلى الجمع بين الوظائف المتعارضة.لذلك نوصي بضرورة الفصل بين هيئة الرقابة ولجنة التدقيق الشرعي إلى جانب ضرورة وجود مدقق خارجي وذلك لتعزيز الحوكمة الشرعية في المجموعة.

5 -الإدارة العليا:

فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ إستراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة، كما تعمل على تأمين تنفيذ قرارات المجلس و قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية . ويتمتع فريق الإدارة التنفيذية بدرجة عالية من الخبرات والكفاءة، والنزاهة للإشراف على أعمال المجموعة (حسب سيرهم الذاتية المنشورة في الموقع الكتروني للمجموعة).وبهذا تكون لمجموعة البركة فريق يساهم بالتعاون مع مجلس الإدارة في تنفيذ وتطوير نظام حوكمة سليم وفقا لمبادئ لجنة بازل ومبادئ الشريعة الإسلامية.

6 -حوكمة المجموعة:

في مطلع عام 2009، بدأت مجموعة البركة عملية إطلاق الهوية الموحدة في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك البركة. والتي تعني العمل كمجموعة

35المرجع نفسه ،ص.33 ،ص.35.،ص.54

مصرفية موحدة من خلال رؤية واحدة موحدة وفي إطار من التعاون والشراكة البناءة في كافة مكونات المجموعة.[36] وفي إطار هذه الهوية الموحدة يقوم مجلس إدارة المجموعة (مجلس الإدارة الأم) بوضع إطار عام فعال وموحد لحوكمة المجموعة من خلاله تلتزم كل الوحدات بالإجراءات والسياسات التي وضعها مجلس الإدارة الأم لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة و بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وكجزء من مسؤولية مجلس الإدارة الأم عن ضمان تطبيق حوكمة شركات فعالة لمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام المجموعة بجميع القوانين والأنظمة، خاصة تلك المنصوص عليها من قبل البنك المركزي البحريني والهيئات الرقابية المحلية الأخرى.[37] ونوصي هنا. أن يكون لمجلس الإدارة الأم الوسائل المناسبة للتأكد من أن كل وحدة تابعة تلتزم بجميع متطلبات الحوكمة التي وضعها.

7 -وظيفة إدارة المخاطر:

تشكل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في مجموعة البركة المصرفية. وتعتمد المجموعة على إدارة موحدة للمخاطر، فقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة بحيث تتبع جميع الوحدات سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة، كما تقوم هذه الوحدات في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي كامل المتطلبات الرقابية. وتغطي هذه السياسات والإجراءات كل أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان، السيولة، التشغيل، السوق، ومخاطر الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية(مخاطر السمعة). وهي تضمن تحديد ورصد جميع المخاطر بشكل فعال وفهمها وتقييمها وتقليلها والإبلاغ عنها. وخلال عام 2016 واصلت

36التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2009، ص.ص.8-9

37التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2016، ص ص.32-33

المجموعة بذل جهود حثيثة لتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات إدارة المخاطر، من خلال إجراء تحسينات مستمرة في ممارسات هذه الإدارة، وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة. كما تعمل على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال وستقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتنفيذ هذا النظام. ويكون رئيس إدارة المخاطر للمجموعة المسؤول عن صياغة ومتابعة سياسات وإجراءات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر وتطوير إطار عام لقياس المخاطر واستحداث برنامج حاسوب فعال لقياسها وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر. كما يقوم بتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2، وحيث يكون لزاما متطلبات بازل 3 بموجب قواعد البنك المركزي البحرين.[38] علاوة على ذلك أصدر بنك البحرين المركزي في عام 2015 ورقة استشارية حول متطلبات الإفصاح العام للبنوك الإسلامية وفقا لبازل 3. كما قام بإصدار ورقة استشارية خاصة بالضوابط الرقابية للبنوك الإسلامية تتوافق مع مبادئ تعزيز حوكمة البنوك الصادر عن لجنة بازل 2010، وهو يعمل على تحديثها لتتضمن التحديث الصادر عن لجنة بازل 2015 حول مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية. وكذا المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.[39] وبهذا يكون نظام الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر تتماشى مع المعايير العالمية وتوصيات لجنة بازل.

8 -وظيفة الامتثال:

في نوفمبر 2009، ووفقا لسياسة الامتثال للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس الإدارة قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول

38المرجع نفسه،ص.49

39التقرير السنوي بنك البحرين المركزي لعام 2015، ص.15

الامتثال يرتبط مباشرة بالرئيس التنفيذي، يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان قيام جميع نشاطات المجموعة وفقا لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا لأفضل الممارسات.[40] وفي عام 2015 والى يومنا هذا أصبحت وظيفة الامتثال وظيفة قائمة بذاتها ومستقلة تكون مسؤولة عن:❖ التشخيص والتقييم الفعال لمخاطر الامتثال.❖وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات. ❖تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور الرقابية ❖مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال ومخاطر المتعلقة بالامتثال. وتشمل مخاطر الامتثال العقوبات الدولية، مكافحة غسل الأموال ومناهضة الإرهاب، قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) الذي يهدف إلى منع التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين والمقيمين في الو.م.أ وذلك عن طريق إخفاء أموالهم في حسابات مع بنوك غير أمريكية. وقد أكملت مجموعة البركة المصرفية تسجيلها لدى مكتب الضرائب الأمريكي بشأن هذا القانون. وبناءا عن ذلك فإن جميع وحدات المجموعة هي جاهزة للامتثال لمتطلبات الإبلاغ والحجز المتعلقة بالقانون. وهناك توجه مستمر من قبل مجموعة البركة لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال التدريب الفعال للموظفين وعدم ترددها في رفض الأعمال التي تنطوي على مخاطر انتهاك نص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية السارية التطبيق، لضمان الحفاظ على بيئة حوكمة شركات في جميع الأوقات. علاوة على ذلك، لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين على جميع الموظفين الامتثال بها. الغرض منها منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية في جميع الأوقات. كما وضعت المجموعة سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للابلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي.[41]

40التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2015، ص.50.

41 AL BARAKA BANKING GROUP , CORPORATE GOVERNANCE REPORT FOR THE YEAR ENDING 31st dec 2016, pp.11-12www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16(2017/04/10

وبذلك تكون مجموعة البركة المصرفية ملتزمة بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية.

9 -التدقيق الداخلي:

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءا حيويا من مجموعة البركة المصرفية حيث تقوم بأداء مهامها وفقا للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة. ويتوقع من كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية أن تقوم بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي حتى ولم تشترط وجودها السلطات الرقابية المحلية. التدقيق الداخلي هي وظيفة مستقلة للتقييم تم إنشائها بمجموعة البركة المصرفية لغرض تدقيق وتقييم أنشطة المجموعة كخدمة لمجلس إدارة كل وحدة ومن ثم لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في نهاية المطاف. وتعتبر نتائج التدقيق وثيقة الصلة بإدارة كل وحدة وإدارة مجموعة البركة المصرفية ككل. ويتعين أن يتمتع المدققون الداخليون بدرجة عالية من الاستقلالية كما يتعين أن لا يكلفوا بأداء أي واجبات تنفيذية وألا يشاركوا في أي نشاط مطلوب منهم بمراجعته أو تقييمه. يتم تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة البركة المصرفية من قبل لجنة التدقيق والحوكمة بالمجموعة كما يجب الحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي على هذا التعيين. كذلك الحال ف إن تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي في كل وحدة هي مسئولية لجنة التدقيق بكل وحدة. إلا أنه يتعين أن يخضع هذا التعيين للتشاور مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي في المجموعة . والغرض الأساسي لمهام إدارة التدقيق الداخلي هو مساعدة مجلس إدارة المجموعة والإدارة التنفيذية بالمجموعة على القيام بمسئولياتها على الوجه الأكمل. وتهدف إدارة التدقيق إلى تزويد هذه الجهات بتحليل، وتقييم، ومن ثم التوصيات بشأن الأنشطة التي تقوم الإدارة بمراجعتها.كما أن هناك هدفا عاما يتمثل في رفع مستوى وفعالية الرقابة في جميع أعمال المجموعة والوحدات التابعة، وذلك بالحد المعقول من التكاليف. ومن أجل تقييم فعالية هذه الوظيفة يتم مراجعتها من

قبل شركة استشارية خارجية كل خمس سنوات .[42] كما يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للمجموعة على أساس ربع سنوي وسنوي وفقا لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة للتأكد من عدم وجود أي أخطاء جوهرية في البيانات المالية. وحسب تقرير المدقق الخارجي لمجموعة البركة حول القوائم المالية الموحدة الصادر في 2016/12/31 فان هذه القوائم تم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه لم تقع أي مخالفات لأحكام قانون البنك المركزي البحريني أو لقواعد بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس.[43] وبهذا يكون لمجموعة الربكة إدارة للتدقيق الداخلي تسعى المجموعة من خلالها إلى تحسين و تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للمجموعة.

10 - التعويضات والمكافآت:

سياسة مجموعة البركة المصرفية فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين معدة وفقا للأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن بنك البحرين المركزي. وتتبع المجموعة اتجاه موحد ومنسق في تطبيق سياسة المكافآت على كافة وحداتها،وتتحمل لجنة المزايا وشؤون المجلس مسؤولية اقتراح ومراجعة والإشراف على سياسة المكافآت لجميع موظفي المجموعة. وتقوم هذه السياسة على تقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية على المدى الطويل ويأخذ هذا التقييم أيضا الالتزام بقيم المجموعة وإجراءات الالتزام الرقابي والنزاهة، أي لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءا على ماتم تحقيقه ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه.كما يتم ربط نظام المكافآت بالمخاطر، فحجم وسلة المكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل المجموعة يأخذ بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة. وتهدف المجموعة من خلال هذه السياسة تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على

42: ميثاق عمل التدقيق الداخلي لمجموعة البركة المصرفية من الموقع www.albaraka.com، 2017/04/10

43: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لعام 2016، ص.57

المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل، كما تهدف إلى جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. علاوة على ذلك، تهتم المجموعة أيضا بالتمييز بين مكافآت أعضاء المجلس والإدارة العليا، وكذا موظفي الوظائف الرقابية والموظفين المختصين بأنشطة تحفها المخاطر. وتلتزم بالإفصاح في بياناتها المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بالمكافآت المالية الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ولمختلف فئات الموظفين وقيمتها مع تحليل تفصيلي لنوع المكافأة وأشكال الدفع.[44]

11 - الإفصاح:

تدرك مجموعة البركة أن نظام الإفصاح هو أداة فعالة للارتقاء بمستوى تطبيقات الحوكمة. لهذا تسعى إلى جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية سواء كانت مالية أو غير مالية تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة. ومن المعلومات والبيانات التي تلتزم مجموعة البركة بنشرها، على سبيل المثال لا الحصر: البيانات المالية الختامية والمرحلية مع تقرير المدقق الخارجي، تقرير الهيئة الرقابة الشرعية، تفاصيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما في ذلك العضوية، كبار المسؤولين التنفيذيين ومكافآتهم، الموظفين ومكافآتهم،نمط الملكية (أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسين ونسبة ملكيتهم). وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم المجموعة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية للبورصتين وفي الوقت المطلوب وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكليهما. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة بكامل متطلبات الإفصاح لبنك البحرين المركزي. كما تقوم بالإفصاح على نطاق واسع من خلال نشر جميع المعلومات الجوهرية لعموم الجمهور على موقع المجموعة على الانترنت وفي الصحف المحلية، كما تشمل التقارير السنوية للمجموعة على معلومات تمكن المستثمرين والأطراف ذات المصالح من الاطلاع على أوضاع

44المرجع نفسه ص.ص44-46

المجموعة. وإدراكا منها لضرورة الالتزام بحماية المساهمين وأصحاب المصالح فيها. لدى المجموعة إجراءات فعالة للتواصل الشفاف والصريح معهم. فقامت على سبيل المثال بإنشاء قنوات متعددة للاتصال مع المستثمرين وتمكينهم من تقديم الشكاوي، وذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز استعلام على موقع المجموعة على الانترنت، وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. ويتم تحويل وإرسال جميع الشكاوي المستلمة إلى الدائرة المعنية والى الدائرة التنفيذية ومجلس الإدارة.[45] وبذلك تكون المجموعة ملتزمة بالإفصاح عن المعلومات والبيانات بطريقة عادلة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح.

بشكل عام. ومما تقدم، يمكن القول أن نظام الحوكمة في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2016 جاء مستوفيا لجميع والمبادئ والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل سنة 2015 وكذا المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. مما يعكس حرص المجموعة على تحقيق معايير ومبادئ الحوكمة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وإدراكها أن تطبيق الممارسات الصحيحة في الحوكمة هو ضرورة للحفاظ على ثقة المستثمرين ورفع قيمة المجموعة على المدى الطويل.

ثالثا : تحديات الحوكمة في البنوك الإسلامية

اجتازت البنوك الإسلامية الكثير من المعوقات التي وقفت في طريقها ، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات التي من الممكن أن تعيق من تقدمها يمكن تبيان أهمها في النقاط الآتية :[46]

45 AL BARAKA BANKING GROUP , CORPORATE GOVERNANCE REPORT FOR THE YEAR ENDING 31st dec 2016.op cit p.13

46 عبد الباري مشعل ، مرجع سابق.& عبد الرحمن كريم مهدي العزاوي ، " المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية" ، **الملتقى الدولي : الاقتصاد الإسلامي الواقع.. ورهانات المستقبل** ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فيفري 2011.& دار المراجعة ، "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية "، مقدمة إلى **مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية** ، الرياض، 17-18 أفريل2007.

1. في كل بنك أو مؤسسة مالية إسلامية هيئة شرعية مهمتها إصدار الفتاوى فيما يعرض عليها من أعمال ، كما نجد في أغلب هذه البنوك أن من مهام هذه الهيئة أيضا التدقيق اللاحق للتأكد من أن المؤسسة قد قامت بتنفيذ المعاملات طبقا للفتاوى التي صدرت عن نفس الهيئة، هذا قد يضع الهيئة تحت ضغط عدم الفصل بين السلطات والجمع بين الوظائف المتعارضة مما يؤدي إلى تهميش آليات المساءلة . ومن هنا أصبح الفصل بين الفتوى والتدقيق الشرعي ضرورة لتحقيق الفصل بين السلطات والفصل بين الوظائف المتعارضة.
2. تضارب الفتاوى بين المنع والجواز على صعيد المنتج الواحد : بسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى ظهرت آراء متعددة ومتنوعة التي من خلالها يمكن للبنوك الإسلامية الاعتماد عليها وذلك لوجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي مهمتها توجيه نشاطات البنك ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتصدر قرارات وفتاوى ملزمة للبنك فيكون منتج واحد جائزا في بنك وممنوعا في بنك آخر ، وهذا من شأنه أن يهز الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية والخدمات المالية التي تقدمها. لهذا لابد من إيجاد إطار مرجعي موحد عن طريق إنشاء هيئة شرعية عالمية يسند إليها مهمة إيجاد وصياغة معايير موحدة لكل المنتجات المالية مما يعطي للبنوك الإسلامية مصداقية عالمية ويزيد الثقة بها وهذا من شأنه أن يدعم متطلبات الحوكمة.
3. الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة : العمل المصرفي الإسلامي يتطلب تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تكون على علم وإلمام بطبيعتها المصرفية التي تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية ، ولكن وحتى الوقت الراهن مازال هناك نقص واضح في الموارد البشرية والكوادر المتخصصة في ميدان التمويل الإسلامي ، بالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء الهيئة الشرعية لابد أن يكونوا ذا إلمام بالمعاملات المصرفية وآليات

تنفيذها والطرق المحاسبية فيها كي يكون حكمهم على تلك المعاملات صحيحا.لأجل ذلك لابد من تأسيس معاهد ومؤسسات أكاديمية متخصصة تؤهل الكوادر اللازمة للعمل في هذا القطاع. وتعمل على تدريب المراقبين الشرعيين مصرفيا ومحاسبيا وشرعيا.

4. غياب القانون الملزم ومن ثم ضعف مبادئ الحوكمة فبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه كالمعايير والمبادئ التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، والمعايير الشرعية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وغيرها من الهيئات التي ساهمت إلى حد كبير في تأسيس معايير موحدة للعمل المصرفي الإسلامي ، إلا أن هذه المعايير والمبادئ هي مبادئ استرشادية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ليس لها القوة الإلزامية للتطبيق في بعض الدول الإسلامية ، ولقد أثبتت بعض الدراسات أن تجارب التنظيم الذاتي لقطاعات الأعمال ليست فاعلة من حيث الإلزام كالتشريعات التي تصدرها الحكومات. لهذا لا بد أن يكون للبنوك المركزية ومؤسسات النقد دورا قياديا في مراقبة وتقييم مدى تطبيق البنوك الإسلامية للمبادئ والمعايير الشرعية، وان تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه فرض القانون على جميع المؤسسات المالية الإسلامية لتعمل وفق نمط واحد يخضع لمرجعيات موحدة ومفروضة بقوة القانون مما ييسر من عملية حوكمة هذه البنوك.

نتائج الدراسة

1. الحوكمة هي مجموعة قواعد وإجراءات وضوابط للرقابة تضمن حسن وجودة إدارة البنك، وهي ميثاق أخلاقي لانتهاج الممارسات الأخلاقية والنزيهة و الابتعاد عن السلوكيات غير السليمة، والعدل والإنصاف في التعامل مع جميع العملاء والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. وهذا كله يتوافق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية.
2. تختلف حوكمة البنوك الإسلامية عن حوكمة البنوك التقليدية. فالبنوك الإسلامية لها حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس

الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق أنشطة ومعاملات البنك مع الشريعة الإسلامية.

3. جوهر الممارسات السليمة والفعالة للحوكمة في البنوك الإسلامية يتمثل في وجود هيئة شرعية تتمتع بالاستقلالية وتكتسب قراراتها صفة الإلزامية. مع وجود مجلس إدارة نشط وكفء ومستقل يشرف على كيفية قيام الإدارة بخدمة وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة ، ويضمن التزام البنك في جميع الأوقات بالأحكام الشرعية التي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية .
4. لمجموعة البركة المصرفية إطار عام فعال وموحد للحوكمة، من خلاله تلتزم كل الوحدات التابعة لها بالإجراءات والسياسات التي وضعها مجلس الإدارة الأم لضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة و بجميع المعايير الشرعية.
5. لمجموعة البركة المصرفية نظام رقابة يضمن التزام المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية بداية بوجود هيئة موحدة للرقابة الشرعية تشرف على الهيئات الرقابية على مستوى الوحدات، ولجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة تقوم بالإشراف على تدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.
6. تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المعايير المتعلقة بالممارسات الدولية السليمة للحوكمة، فهي تجمع بين معايير الحوكمة الصادرة عن لجنة باز ل وبين المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.